

لا يلزم من إثبات الصفات القول بأنه جسم محدود

رابعاً: لا يلزم من إثبات الصفات القول بأنه جسم محدود. فأما قوله: [فمن كان هذا شأنه لا بداية ولا نهاية، كيف تعتقد أنه جسم محدود مؤلف من أعضاء، يتحرك، وينتقل من مكان إلى مكان آخر، ويترك وراءه فراغاً؟] هذا عليه فيه ملاحظات: منها قوله: [لا بداية ولا نهاية]: قال ذلك بعد الآية الكريمة: { هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ } وهو تفسير مبتدع، فإن هذه الأسماء قد بين معانيها النبي - صلى الله عليه وسلم - ووضحها بقوله في دعاء الاستفتاح: { أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء } رواه مسلم برقم (2713) في الذكر، با "ما يقول عند النوم وأخذ المضغ". عن أبي هريرة رضي الله عنه. . ومنها قوله: [كيف نعتقد أنه جسم محدود]: والجواب: إنه لا يلزم من إثبات الصفات على ما يليق بها القول: بأنه جسم محدود، ثم قد سبق الرد على قوله: جسم محدود مؤلف من أعضاء، وبينا أن هذه الفاظ بدعية، لا يجوز الخوض فيها إثباتاً ولا نفيًا... إلخ. ومنها قوله: [يتحرك وينتقل من مكان... إلخ]: فنقول: اتهم بالقول بذلك أئمة الدعوة السلفية وهو كقوله أنفاً: يجلس ويقوم، ويدعو ويروح، وينزل ويرتفع، وقد ذكرنا الجواب عنه أنفاً، وأوضحنا أنه لا يلزم من إثبات المجيء والنزول الذي وردت به الأدلة أن نقول بالحركة والانتقال المحسوس الذي هو من خواص المحدثات والمركبات، بل مجيء الله ونزوله هو كما يليق به، وهو حق حقيقي ليس بمجاز، ولا يصح نفيه بعد ثبوته في النصوص التي دلالتها قطعية. ذكر الكاتب أمثلة على تأويل بعض الآيات المتشابهة المثال الأول: تأويل قول الله تعالى: { وَجَاءَ رَبُّكَ } . ثم إن هذا الكاتب ذكر مثالا لتأويل بعض الآيات المتشابهة، كما زعم وهي قوله: { وَجَاءَ رَبُّكَ } فأفحم فيها لفظ: (أمر)، فقال: [وجاء أمر ربك والملك... إلخ]. وهذا تفسير الجهمية ومن تبعهم، ولا عبرة بكثرة من قاله من المتقدمين والمتأخرين، فإننا متبعون للأدلة، فقد ذكر الله الإتيان وأضافه إلى ذاته، وفرق بين إتيانه وإتيان بعض آياته، فقال - عز وجل - { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ } وقال تعالى: { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ } ... إلخ. ومتى قلنا: إن الله يجيء كما يشاء إتياناً يليق به، لم يلزم القول بالحركة الموهومة، مع أن تأويله بالأمر لم ينقل عن أحد من السلف وهم الأسوة بهم القدوة. المثال الثاني: تأويل حديث النزول ثم ذكر مثالا ثانياً للتأويل الذي التزم سلوكه خوفاً من التشبيه، فقال في السطر الثامن من الصفحة الثانية: ((النزول) معناه: الهبوط من أعلى إلى أسفل، ثم الرجوع ثانياً إلى مكانه، وهذا أيضاً مستحيل، إذا لا بد من التأويل، فنزل من إفضال، وقبول توبة، ومعنى التنزل، لا تنزول الأجسام والصور... إلخ]. والجواب: أن يقال: وردت أحاديث كثيرة صحيحة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في أن الله تعالى ينزل كل ليلة، وذكرت بلفظ النزول ولفظ الهبوط، والذين نقلوها هم نقلة أحكام الشريعة، ولم ينكرها أحد من السلف، ولم يقولوا: إن المراد نزول فضله أو منته أو قبوله التوبة... إلخ. كما أنهم لم يكفوا ذلك ولم يشبهوه بنزول الأجسام، واعتبروه مثل المجيء والإتيان الذي أثبتته الله لنفسه، ولم يلزم من إثباته ما هو مستحيل، بل الجميع نص على حقيقته، وهو من خصائص المتصف به لأنه تعالى: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } في ذاته ولا في صفاته. المثال الثالث: صرف اللفظ عن ظاهره: ثم ذكر مثالا ثالثاً لصرف اللفظ عن ظاهره، فقال في السطر العاشر في الصفحة الثانية: [وهذا كحديث: الحجر الأسود يمين الله في الأرض. حديث منكر، وسنده لابن عباس ضعيف، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة - رقم (223) للعلامة المحدث الألباني. لما كانت اليد هي موضع التقبيل والتبجيل، والاعتراف بالفضل والجميل، كان الحجر بمنزلة اليد لا عينها]. فنقول: أولاً: إن هذا لم يثبت حديثاً مرفوعاً، وإنما هو من قول ابن عباس في الحكمة من استلامه الحجر وتقبيله. ثانياً: إن ابن عباس قد بين في تمام كلامه ما يعيد الوهم، فقال: فمن صافحه أو قبَّله فكأنما صافح الله وقبَّله يمينه. فقد بين أن الحجر ليس هو عين يمين الله تعالى فإن المشبه غير المشبه به، فقد بين أن مستلمه ليس مصافحاً لله، وأنه ليس هو عين يمين الله، فليس في هذا إبهام، ولا يحتاج إلى تأويل، حيث إن السياق لا يدل على التشبيه. ذكر الكاتب أمثلة أخرى على تأويل بعض الآيات: ثم ذكر جملة من الآيات وصرَّفها عن ظاهرها متبعاً في ذلك تأويلات الجهمية وأتباعهم: 1- ففي السطر الثاني عشر، قال: [{ أَمِئْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ } هذه إشارة إلى علو المكانة لا المكان]. والجواب: إن هذا تأويل المعتزلة ونحوهم، حيث ينكرون صفة العلو الذاتي لله تعالى، أما أهل السنة فيقولون: إن الله تعالى في السماء كما يشاء. وكما في هذه الآية والتي بعدها، وكما وردت به السنة في جملة أحاديث، ولا يقولون: إنَّ السماء تحويه أو تحصره، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، بل يقولون: إن المراد بالسماء جهة العلو، فإن كل ما علا فهو سماء، أو أن المراد: من على السماء كقوله: { قَسِبْخُوا فِي الْأَرْضِ } أي عليها. وأدلة العلو متواترة متنوعة الدلالة، صريحة لمن تأملها ولا يلزم منها محذور، كما تقول الجهمية ومن تبعهم. 2- ثم قال في نفس السطر: [{ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ } أي: ذاته.] وَلِئَصِّحَّ عَلَى عَيْنِي { أي: عنايتي ورعايتي لك.] فنقول: هذا تأويل خاطئ، حيث أنكروا ما أثبتته الله لنفسه من صفة الوجه والعين، وقد وردت أدلة متنوعة في الكتاب والسنة بذلك ومن الأدلة على إثبات صفة الوجه، قول الله تعالى: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) [سورة الرحمن، الآية: 27]. وقوله: (كل شيء هالك إلا وجهه). وفي الحديث الذي رواه مسلم برقم (179) في الإيمان، باب "في قوله عليه السلام: بأن الله لا ينام... إلخ". من حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه". أما الأدلة في إثبات صفة العين فمنها: قوله تعالى: (فاصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا) [الطور، الآية: 48]. وقوله: (وحملناه على ذات ألواح ودسر تجري بأعيننا جزء لمن كان كفر) [سورة القمر، الآيات: 13، 14]. وفي الحديث الذي رواه البخاري كما في الفتح، 6/199 - برقم (3057) في الجهاد، باب "كيف يعرض الإسلام على الصبي". من حديث ابن عمر رضي الله عنه، في وصف الدجال، وفيه: "إنه أعور، وأن الله ليس بأعور". وفي رواية عند البخاري كما في الفتح: 6/550 - برقم (3439) في أحاديث الأنبياء، باب "قول الله: (واذكر في الكتاب مريم... الآية)". ومسلم برقم (169) في الإيمان، باب "ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال". من حديث عبد الله بن عمر قال: "إن الله ليس بأعور، ألا إن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية". وقد استدلل العلماء من هذا الحديث الصحيح أن لله تعالى عينين اثنتين، وقد أثبت ذلك عثمان بن سعيد الدارمي في ردة على الكافر العنيد (المريسي). وذكره ابن خزيمة في كتابه التوحيد. وقد نقل إجماع السلف على ذلك أبو الحسن الأشعري وأبو بكر الباقلاني. ومن طلبها وجدها في كتب الحديث والعقائد، ولم يزل السلف يأتونها من غير تكبر، ولم يقولوا: إنها تشبه خصائص المخلوق، بل إنها صفة للرب تعالى كسائر صفاته، تؤمن بها ولا نكفها حيث لم يخالفها عقل سليم، ولا نقل صحيح، بل النقول المتكاثرة المتواردة على حكم واحد يتعذر تأويلها. 3- ثم قال في السطر الذي يليه: [{ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ } أي بقدرته. { يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } { وبد الله مع الجماعة } جزء من حديث رواه الترمذي برقم (2167) في الفتن، باب "ما جاء في لزوم الجماعة" عن ابن عمر رضي الله عنه. والنسائي برقم (4020) 7/92، في تحريم الدم، باب "قتل من فارق الجماعة". عن عرفجة بن شريح رضي الله عنه. أي: يؤيدهم بنصره... إلخ]. وهذا تأويل باطل من جنس ما قبله، فقد تكرر ذكر اليد واليدين للرب تعالى في العديد من الآيات والأحاديث والتصريح بذكر اليمين انظر صفحة: 265، فقد بينا الأدلة من الكتاب والسنة في إثبات صفة اليد واليدين لله عز وجل وفي بعض الروايات التصريح باليمين وفي بعضها أن كلنا بيده يمين. ونحو ذلك من العبارات الصريحة، فإن تأويلها بالقدرة بعيد عن الصواب، وقد ذكرها الله في قوله لإيليس: { مَا مَتَّعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ } بلفظ المثني، ولو المراد القدرة لما حسن ذكر التنبيه، ولقال لإيليس: وأنا خلقتني يا رب بقدرتك. ثم إنه ادعى الإجماع على تأويل اليد بالقدرة والتأييد، والنصر والرعاية، والحماية والعناية، وليس كذلك، فإجماع الصحابة والتابعين سابق لهؤلاء، على أن يد الله صفة من صفاته، وتبعهم على ذلك سلف الأمة والأئمة الأربعة، وتصرَّه ابن جرير في تفسير قول الله تعالى: { بَلْ يَدَاؤُهُ مَبْسُوطَتَانِ } فأين الإجماع على ما قال؟! ومن الذي حكاها كما قال هذا الكاتب؟! ثم إنه أورد بيت شعر اعتمده فيما قال، ونص البيت: وكل نص أوهم التشبيهاً أوله أو فوض ورم تنزيهاً وهذا البيت مذکور في منظومة لبعض الأشاعرة. ونحن نقول: أولاً: إن صاحب النظم لا ينبغي اتخاذ عمدة؛ فإنه إنما بنى كلامه على معتقده الذي اعتنقه عن مشائخه، الذين تلقى عنهم هذه العقيدة السيئة. ثانياً: لا يُطَنُّ أن نصوص الشرع من الكتاب والسنة توهم التشبيه أبداً، فإن السلف والأئمة لم يكونوا يفهمون أو يتوهمون أن النصوص توهم التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فالله تعالى أعلى وأجل من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه، لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال. ثالثاً: إن الزامه بالتأويل والتفويض، ويعتقد أن السلف يفوضون النصوص، أي: يسكتون عن المراد بها مع الاعتقاد أنها لا تدل على صفات حقيقية في نفس الأمر، فالزم إما بالتأويل وهو في الحقيقة تحريف للكلم عن مواضعه، لكن ينبغي دلالة على الصفات في نفس الأمر، وإما بالتفويض الذي هو السكوت المراد مع روح التنزيه وهو اعتقاد أنها لا تغيب صفات لله في نفس الأمر. وكلا الأمرين خطأ، وإنما الصواب: ترك التأويل وإثبات حقيقة الصفات التي أفادتها تلك النصوص، مع تفويض العلم بالكميات والمهيات، ومع اعتقاد أنها لا يفهم منها تشبيه الرب أو شيء من صفاته بالمخلوقين، فلا تشبيه ولا تعطيل.